

## (النشأة، التطور، الأفق)

د. محمد بوضياف

ملخص:

هذه الدراسة محاولة لتحليل ديناميكية القوى الاجتماعية والسياسية في الجزائر منذ نشأتها. وتفسير العلاقات التي تربطها بمجموع الفاعلين داخل النظام السياسي، ورصد التطورات الطارئة عليها في ظل التحولات التي تعرفها الجزائر ومحاولة البحث في آفاق تطور هذه القوى في ظل خيار المصالحة الوطنية والتوجه نحو نظام رئاسي.

### 1- القوى الاجتماعية والسياسية في ظل الحزب الواحد:

لا يمكن فهم واستيعاب العلاقات الاجتماعية في الجزائر دون الوقوف عند مسألتين جوهريتين، هما: أن المستعمر، و لتكريس مشروعه الاستيطاني في الجزائر، عمل على تحطيم بنية المجتمع الجزائري، والقضاء على أسسه المادية وتحييد القيم الحضارية التي يستند إليها؛<sup>1</sup> مما اضطره غداة الاستقلال إلى شهود تحولات عميقة وجذرية في تركيبته، في إطار عملية إعادة البناء. المسألة الثانية، هي أن وجود المجموعات، ونوعية نشاطها، يتوقف بالضرورة على الإطار المؤسسي والثقافي الذي يوفره المجتمع السياسي.

#### 1.1. العلاقات الاجتماعية غداة الاستقلال:

لقد اعتقدت السلطات الاستعمارية الفرنسية أنه بإمكانها فرنسة الجزائر، وكان يفترض أن يصاحب ذلك بناء مؤسسات اقتصادية واجتماعية وثقافية تستجيب لاحتياجات الجزائريين.<sup>2</sup> لكن أنانية الدولة الاستعمارية عملت على توجيه تلك المؤسسات، على قلتها، لخدمة مصالح المستوطنين وتلبية حاجياتهم. ومع استرجاع الجزائر لاستقلالها فرت كل العناصر الفنية والإدارية، وفرت معهم رؤوس الأموال. مما هباً لانهايار شامل لكل البنيات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والنفسية الموروثة عن الاستعمار الفرنسي.<sup>3</sup>

في ظل هذه الوضعية المعقدة والحاجة الماسة إلى إعادة بناء المجتمع، برزت فئات من الشعب الجزائري حاولت المساهمة في هذه العملية، تمثلت أساساً في فئة البرجوازية، فئة الصناعيين والتجار وملاك العقار.<sup>4</sup> وقد تأثرت البرجوازية الجزائرية بشكل كبير بالظروف الاستعمارية، فلم تتمكن من أخذ زمام المبادرة، ففسح المجال أمام ما البرجوازية الصغيرة التي أظهرت خصائص اجتماعية وسياسية حيوية أهلتها للمساهمة في تسيير شؤون البلاد.<sup>5</sup> وقد شكل إطار هذه الطبقة مع من بقي من الأوروبيين معظم صناعات القرار في الجزائر، وجل المسيرين لمختلف القطاعات، دون أن يعترض على ذلك أحد من المجتمع

إلى جانب هذين الفئتين، تفاعلت طبقة العمال مع الواقع الجديد، الذي أثر على بنيتها بشكل واضح، فبسبب توقف كثير من القطاعات الاقتصادية حول الكثير منهم إلى البطالة، ودفع بعضهم إلى الهجرة نحو الخارج بحثاً عن فرص للعمل. وقد أدى ذلك إلى تجدد هذه الطبقة بقوة عاملة حديثة آتية من الريف. في حين ارتقت شرائح من العمال لتشغل مناصب إدارية بسبب الاحتياج الوطني، ومستواهم التعليمي وخبرتهم النقابية فاستطاعوا أن يشكلوا قطب مقاومة نشيط في وجه البرجوازية الصغيرة.

على عكس عمال المدن، فإن طبقة الفلاحين الجزائريين استطاعوا أن يمنعوا تقسيم الأراضي الموروثة عن المعمرين، وكان لهم الفضل في إصدار مراسيمهم التسيير الذاتي.<sup>10</sup> أما الفلاحين الفقراء، وهم الكتلة الأكثر عددا في الجزائر، فقد شكلوا القاعدة الاجتماعية الأساسية لجيش التحرير الوطني. وبصفة عامة يمكن القول أن البنية الاجتماعية الجزائرية خلال الفترة ما بين 1962-1965، كانت بنية ضعيفة، قليلة التأثير وتعيش حالة ترقب عما ستسفر عنه صراعات الفرقاء السياسيين حول السلطة.<sup>11</sup>

2- ديناميكية الجماعات في ظل الأحادية الحزبية:

لقد فسرت ظاهرة التسيير الذاتي، على أنها إحدى تجليات الحركة الاجتماعية الجزائرية، غداة الاستقلال، وأنها أحد أهم مكونات المجتمع المدني بحكم المبادرة في تقرير المصير<sup>12</sup> وبحكم استقلالها عن السلطات السياسية،<sup>13</sup> وبما أبرزته من حيوية ووعي في الدفاع عن مصالح العمال والفلاحين.<sup>14</sup> غير أن صدور المرسوم الرئاسي في 25 أبريل 1963 المنظم للقطاعات المسيرة ذاتيا، وضع حدا لهذه التجربة. وبسطة جبهة التحرير الوطني هيمنتها في الفترة 1962/1989 على كل الساحة السياسية والاجتماعية، فلا وجود لأي مجموعة خارج الإطار الذي توفره هياكل الحزب الواحد. لكن ذلك لم يمنع بعض الجماعات من النشاط والحركة، سواء بشكل سري أو من خلال الانبثاق والتغلغل داخل الحزب، ويمكن التمييز بين ثلاثة مجموعات أساسية هي<sup>15</sup>:

أ- المجموعات الوظيفية:

تتشكل هذه المجموعة بالأساس من العسكريين، الصناعيين (التقنوقراط) بالإضافة إلى بيروقراطيو الوظيف العمومي، هذه الفئات هي أهم وأكبر المجموعات الوظيفية لما لهم من تأثير في القرار السياسي ونفوذ في المجتمع. وتمثل المؤسسة العسكرية وقياداتها، جوهر النظام السياسي الجزائري. وذلك لما تحضاه من شرعية ثورية، وموقع متميز في المنظومة الدستورية، وقوة في التنظيم، وانخراط في الحياة الاجتماعية والسياسية. فهو صاحب الدور المركزي في تأسيس السلطة السياسية في الجزائر. وهو يحتفظ إلى اليوم بصلاحيات تقويمها متى قدر أن المصالح العليا للثورة، والمصالح العامة للبلاد مهددة وفي خطر. كما أن السياسة الاقتصادية التي انتهجتها الدولة الجزائرية في ظل الأحادية الحزبية، خلقت الظروف الملائمة لظهور مجموعة من المتعاملين الاجتماعيين، الذين شكلوا صمام الأمان للسلطة السياسية. وأبرز هذه المجموعات هم فئة الصناعيين أو التقنوقراط.<sup>17</sup> الذين تبوؤوا مواقع متميزة ضمن ما عرف ببرجوازية الدولة لما حول لهم من صلاحيات في تسيير الشؤون الاقتصادية للبلد.<sup>18</sup> وإلى جانب هاتين المجموعتين، ظهرت فئة البيروقراطيين كأحد النتائج التي ترقبت عن مساعي الجزائريين لبناء دولتهم الفتية.<sup>19</sup> وعلى عكس التقنوقراط الذين كانوا يتطلعون إلى مواقع في السلطة السياسية، فإن هذه الفئة اكتفت بدور التابع مقابل الاحتفاظ بمصالحها والاستمرار في القرب من دوائر اتخاذ القرار.<sup>20</sup> ومع تقدم المشروع التنموي التحديثي للدولة الجزائرية بدأت تكتسب هذه الفئة نفوذا وسلطة متزايدتين ومكانة اجتماعية متميزة بالرغم من فشلها في إدارة وتسيير مشاريع التنمية.<sup>21</sup> وقد شكل الفساد المستشري في عشرينيات الثمانينات مناخا ملائما لهذه الفئة لأن تنفذ وتتحكم بنسبة كبيرة في القرار الوطني.

ب- جماعات المصالح:

تؤكد مختلف النصوص والأدبيات الصادرة عن حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري أن كل المنظمات الجماهيرية، تمثل الامتداد الطبيعي للحزب. ويعتبر الإتحاد العام للعمال الجزائريين أهم هذه المنظمات لما يحضاه من قوة وامتداد جماهيري، بالإضافة إلى رصيده التاريخي والسياسي.<sup>22</sup> ورغم أن الإتحاد عمل تحت وصاية الحزب طيلة فترة الثورة التحريرية، إلا أنه حاول جهده الاستقلال عن السلطة والتفرغ للدفاع عن حقوق العمال والمساهمة في صياغة المشروع الاجتماعي للجزائر.<sup>23</sup> بقي الخلاف قائماً بين التيار المناهض للاستقلالية وعلى رأسهم قدماء النقابيين المعروفين بانتمائهم للحركة الشيوعية، وإرادة مناضلي جبهة التحرير الوطني إلى غاية المؤتمر الرابع الذي أنهى كل تطلع للاستقلال.<sup>24</sup> أولى المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني، غداة الاستقلال، مسألة تنظيم و تأطير الشباب اهتماماً بالغاً، فأسس لأجل ذلك منظمة شبابية جبهة التحرير الوطني.<sup>25</sup> إلا أن مسيرتها طبعتها الاضطرابات والتردد بسبب العراقيل والضغوط الناتجة عن التقلبات التي عانى منها الحزب نفسه. بالإضافة إلى عدم وضوح الرؤية والقصور الإيديولوجي والنظري.<sup>26</sup> ومع منتصف السبعينات، تم توحيد كل الفئات الشبابية تحت راية الإتحاد الوطني للشبابية الجزائرية، وضم آنذاك الطلبة الجامعيين والطلبة الثانويين والكشافة وشباب الأحياء. وقد قررت قيادة البلاد تهميش الحركات الشبابية التي لا تبدي تحمسا للبرنامج الاشتراكي، فعمدت هذه الأخيرة بدورها، إلى بناء قوة معارضة تمثلت أساساً في الشباب الإسلامي وشباب الحركة البربرية ودارت بين هذه الفئات حوارات عنيفة وصلت حد الاقتتال.<sup>27</sup>

ج- الجماعات الثقافية:

أبرز هذه الجماعات هي الحركات الإسلامية والحركات ذات التوجه البربري، وهي نشطة فقط لما يتعلق الأمر بمسائل الهوية، قضايا التعليم، الأسرة والشؤون الثقافية، وهي غائبة تماماً حينما يتعلق الأمر بقضايا التنمية والتوزيع. ويسعى النظام باستمرار لتجنب مواجهتها رسمياً.<sup>28</sup> وقد عملت السلطة في الجزائر، من خلال هاتين المجموعتين، على التحكم ومراقبة كل المجموعات الأخرى. مثلت جمعية القيم أول نواة للإسلام السياسي في الجزائر، وقد استهدفت إحياء وترسيخ القيم الإسلامية ومحاربة الآفات الاجتماعية.<sup>30</sup> كما مثلت جهود المفكر مالك بن نبي النخبوية محورا للعمل الإسلامي في نهاية الستينات وبداية السبعينات، والتي أثمرت وعيا حضاريا وسياسيا، مهد لصحوة إسلامية عارمة، زادت أحداث العالم العربي والإسلامي آنذاك لهيباً.<sup>31</sup> هذه التفاعلات شجعت على ظهور فكر إسلامي حركي، يحمل مشروع الدولة الإسلامية ويناضل من أجلها بحد السلاح في بعض الأحيان، وبأساليب تنظيمية سرية مختلفة، كجماعة المحجدين وجماعة الدعوة والتبليغ، وجماعة الإخوان الإقليميين والجزارة وغيرها من التنظيمات.

لم يستطع الشيوعيون الجزائريون في كل مراحل نضالهم أن يعلنوا عن هويتهم وأيديولوجيتهم وعملوا طوال الوقت متخفين وراء لافتات مختلفة، كما أن جل مكتسباتهم التي حققوها جاءت عن طريق النضال النقابي الذي برعوا فيه. وقد استطاع هذا التيار أن يتغلغل وينفذ إلى مراكز صنع القرار، بالرغم من المشاكل

التي عرفها التيار في بداية نظام 19 جوان 1965، لكنهم مع مطلع السبعينات وجدوا ضالتهم في توجهات الدولة الجزائرية واعتبروا أن الرئيس الراحل هواري بومدين يسير في الاتجاه الوطني التقدمي ويجب دعمه والالتفاف حوله بالرغم من انتقادهم لبعض من سياساته،<sup>32</sup> والجدير بالذكر أنهم تبنا بعض القضايا الوطنية وطوعوها خدمة لأغراضهم السياسية كالمسألة الأمازيغية.

يعود ظهور التيار البربري، كحركة ذات طابع سياسي، إلى الفترة ما بعد أحداث 08 ماي 1945 الدامية، حين حاولت مجموعة من الشباب التأسيس لحركة شعبية عرفت بحزب الشعب القبائلي ذو التوجهات اليسارية.<sup>33</sup> وقد حاولت فرنسا بعد الاستقلال مد الجسور مع أبناء المنطقة من خلال إنشاء الأكاديمية البربرية بباريس سنة 1967.<sup>34</sup>

وتتجاذب مطالب الحركة البربرية أربعة توجهات أساسية؛ نزعة التعددية الثقافية وضرورة الاعتراف الرسمي بحق الأقلية البربرية. النزعة الثانية هي الإحياء الأمازيغي العرقي وهي الأكثر تطرفا، بحيث ينظرون إلى العرب أنهم مستعمرون، وأن المجال الفرانكفوني هو الأقرب لهم. النزعة الثالثة وهم أصحاب النزعة الديمقراطية ويرون أن مسائل اللغة والثقافة هي مسائل يمكن حلها من خلال تفاهم القوى الاجتماعية، وتلعب الدولة فيها دور الوسيط الموازن. والنزعة الرابعة هي عموم أبناء منطقة القبائل وهؤلاء ينتمون إلى التيار الوطني الإسلامي، ويرون أن انتماءهم إلى القبائل يشكل نوعا من الخصوصية الثقافية التي لا تتعارض مع الانتماء العام للحضارة العربية الإسلامية.<sup>35</sup>

لقد عجزت هياكل وثقافة النظام السياسي الجزائري في إدماج القوى السياسية والاجتماعية، بل غدت سياسات الانسحاب من الحياة السياسية، والتوجه نحو العمل السري المتطرف. مما أدى إلى ضمور القوى التي تحمل برامج ورؤى سياسية، وتسعى إلى مأسسة الخلافات السياسية.<sup>36</sup>

## 2- القوى الاجتماعية في ظل الأزمة:

شكل جيل الاستقلال غالبية الشعب الجزائري، مما جعله لا يتقاسم بنفس الحماسة والقوة قيم أجيال الثورة ولا يقاسمهم نفس الذاكرة السياسية.<sup>37</sup> هذا الاختلال في التواصل كرس فجوة بين القيادات الحاكمة وعموم الشعب بسبب التناقض بين الخطاب السياسي والواقع الاجتماعي الذي يعيشه الجزائريون، مما دفع بعض فئاته إلى تبني مواقف عدائية من النظام، أسست لديناميكية العنف التي هدت الدولة الجزائرية لاحقا.<sup>38</sup> بالموازاة مع ظاهرة الاغتراب هاته، أخذت الفروق الطبقية في أوساط المجتمع الجزائري تتكسر. وبرزت معها العديد من الأفكار والقيم الخطيرة.<sup>40</sup> وقد زاد الوضع تازما ظهور ديناميكيات سياسية اتخذت من المسألة الثقافية محورا لنضالها.<sup>41</sup>

أسست هذه الأزمات لحالة من الانسداد فقد معها النظام كل مبررات الاستمرار، بالرغم من محاولات الإصلاح المتكررة.<sup>42</sup> وبات من الضروري إعادة هيكلته على أسس جديدة تستجيب لتطلعات القوى الاجتماعية الداخلية.<sup>43</sup> وعلى اثر ذلك ظهرت العديد من الحركات ومنظمات المجتمع المدني والتشكيلات السياسية، توزعت على ثلاثة تيارات رئيسية عكست التوجهات الأيديولوجية الأساسية داخل المجتمع الجزائري.<sup>45</sup> ولتحليل وضعية ودور هذه القوى لا بد من التذكير ببعض القضايا الجوهرية المحددة لإدراك النظام السياسي الجزائري لمسألة التعددية.

### 1.2. مكانة المعارضة في منطلق النظام السياسي الجزائري:

لأسباب تاريخية وموضوعية، شكلت مؤسسة الجيش العمود الفقري لنظام الحكم في الجزائر، وعملت على احتواء النخب المدنية المكلفة بإدارة الشؤون الحكومية. ومن ثم يعتبر النافذون في المؤسسة العسكرية فاعلين أساسيين في الحياة السياسية الجزائرية، ويتحركون بوصفهم جماعات ضاغطة، ويستعملون مختلف الوسائل لبلوغ أهدافهم. وهم حريصون على الحفاظ على المشروعية التي تجعلهم فوق كل مؤسسات الدولة. ويتوفر الكثيرون منهم على روابط متينة مع الفاعلين من

المجتمع المدني، خاصة في قطاع الصحافة والجمعيات وذلك قصد التأثير في العملية السياسية.<sup>46</sup>

بهذا التوصيف، فإن النظام السياسي الجزائري يتوفر على هيكلية مزدوجة، القسم الظاهر منها مشكل من الدولة والأحزاب وكل طموحات القوى الاجتماعية. وقسم خفي يتشكل من القوى والتكتلات الضاغطة، والتي تتمتع بقدرة عالية على التنسيق والاتصال والحل والعقد، وهي تتمحور بالأساس حول النافذين من الجيش، وتتميز بالقدرة على الاصطاف ضد كل من يهدد مصالحها ويناقش مركزها. وتتفرق عندما تتعارض مصالحها، وتتباين رهاناتها للوصول إلى موارد الدولة.<sup>47</sup>

وقد تكرست هذه الازدواجية عبر مراحل تطور النظام المتعاقبة،<sup>48</sup> إلى أن تناقضت الأجزاء المشكلة له مع ما جرى في انتفاضة أكتوبر 1988، وما تبعها من محاولة

للإصلاح بموجب دستور 23 فيفري 1989، الذي وضع حداً لآلية تحكم النخب العسكرية في الحياة السياسية من خلال الحزب الواحد. وللحفاظ على مركز القيادة حاولت المجموعات النافذة دعم جبهة التحرير الوطني للفوز في انتخابات تعددية أمام فسيفساء من الأحزاب الجديدة، ومن ثم الاستمرار في السيطرة على الحياة السياسية.<sup>49</sup> لكن فات هؤلاء إمكانية فوز المعارضة، ومن ثم فاتهم تحديد شروط وأسس الممارسة السلمية، خاصة فيما يتعلق بصلاحيات الدولة، دور الأحزاب وحقوق الأفراد، وقد ترتب عن سوء التقدير هذا أن أنشأت الجبهة الإسلامية للإنقاذ نظامها السياسي الخاص بها، والذي يقوم أساساً على الشرعية الدينية وخطاب السياسي الرافض لأن تكون الجبهة الإسلامية أداة لشرعنة نظام الحكم، وتزكية مسيريه المنبوذين شعبياً وقد عجزت كل القوى السياسية الجديدة، وحتى العريقة منها بما في ذلك جبهة التحرير الوطني أن تقف في وجه المعارضة الإسلامية التي تحولت شعبيتها إلى عائق معتبر في وجه مسار التحول الديمقراطي، من حيث أنها أصبحت حزبا مهيمنا وناطقاً باسم الشعب يتعذر معه التنافس الانتخابي ويتجه بالجزائريين إلى شكل من التسلطية الجديدة. وأمام هذه الوضعية المتأزمت، لم يكن أمام النخب النافذة سوى أحد خيارين، إما أن يدمج ممثلوا الشعب، أي الأحزاب السياسية المعارضة في المؤسسات بهدف حل الأزمة وتكون بذلك قد فتحت المجال أمام شكل من أشكال التداول على السلطة، أو مواجهة الغليان الشعبي عن طريق استعمال العنف وسد الطريق أمام المعارضة الإسلامية بحجة أنها تهدد للاستقرار والامن وأنها تمثل انتقاماً اجتماعياً لشرائح شعبية واسعة تشعر أنها خذلت من الدولة الوطنية<sup>50</sup>

ويمثل منصب رئاسة الجمهورية في النظام السياسي الجزائري مفتاح العملية السياسية، إذ من خلاله يراقب النافذون من القيادات العسكرية كل مؤسسات الدولة. ومن ثم فإن أي اختلاف بين مؤسسة الرئاسة والجيش سينعكس حتماً على كل فعاليات المجتمع الجزائري. حيث تصطف، بحكم نظام العصب، كل جماعات الضغط المرتبطة بالنخب النافذة وتبدأ بممارسة تأثيرها في إطار لعبة لي الأذرع. أمام هذا المنطق، تقف الأحزاب السياسية في الجزائر عاجزة عن التأثير في ميزان القوى، ولا خيار لها سوى أن تدعم خيارات النخب الحاكمة وتبقي وفيه لها، أو في أقصى الأحوال تنتقد السلطة الشكلية، أما أنها توجه انتقاداتها نحو السلطة الفعلية وتناقش دورها ومكانتها في الحياة السياسية فإن مصيرها التهميش والإقصاء. ومن هذا المنظور فقط يمكن تقييم دور الأحزاب السياسية الجزائرية.

وإذا كان منصب رئاسة الجمهورية حكرا على مرشح الجيش، فإن بإمكان الأحزاب السياسية التنافس على مقاعد البرلمان والفوز بها بالرغم من تلاعب الإدارة بنتائجها ومحاولة تطويقها بما يخدم السلطة الفعلية ونكون عندئذ أمام تحقيق شرعيتين، شرعية الرئيس المنتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر والحائز على ثقة الجيش، وشرعية الحكومة التي تتشكل من الأغلبية النيابية المزكاة من طرف الشعب.

ولأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهي أكبر قوة معارضة في بداية المسار الديمقراطي، رفضت هذا المنطق الذي يجعل من الأحزاب السياسية أدوات لشرعنة ممارسات النظام والمساهمة في استقراره أقصيت من الساحة السياسية وألغيت الانتخابات التي مكنتها من الفوز، ومن هنا يمكن استنتاج القواعد غير المكتوبة التي

تضمنها دستور 89، والتي مفادها أن المؤسسة العسكرية من خلال شرعيتها التاريخية هي صمام أمان الوحدة الوطنية والطابع الجمهوري للدولة الجزائرية. وقد كان من المحتمل أن يسلم الجيش قيادة السلطة الشكلية (سلطة تسيير شؤون الدولة) للجبهة الإسلامية للإنقاذ مع الاحتفاظ بسلطة تعيين الرئيس لو سلمت جبهة الإنقاذ بالمنطق الناظم للحياة السياسية في الجزائر، لكنها أرادت مطابقة السلطتين وإلغاء هذه الازدواجية في هيكل النظام وتهديد مراكز القوى الخفية فيه، فكان لزاما على السلطة الفعلية مواجهة هذا الواقع وإنهائه.<sup>51</sup> ونفهم من ذلك أن النظام السياسي الجزائري ليس مستعدا لإدماج القوى الاجتماعية والسياسية المستقلة عنه، وهو يعتبرها مجرد أدوات تعزز شرعيته وتضمن استقراره. في حين ترى القوى المعارضة من جهتها أنها خلف وبديل عن القيادات الحالية لمؤسسات الدولة الجزائرية، هذا التناقض أفضل وسيفضل كل محاولة انتقال إلى التعددية، ويعيق مسار التحول الديمقراطي. وقد أنتج هذا التناقض داخل النظام السياسي تصنيفا خاصا للأحزاب السياسية الجزائرية.

## 2.2. تصنيف الأحزاب السياسية الجزائرية زمن الأزمة:

سنركز في تصنيفنا على الأحزاب الممثلة في المجالس النيابية فقط، وسنعمد معيار القرب والبعد من الإدارة الحكومية، وعليه سنقترح ثلاثة أصناف من الأحزاب شكلت الخارطة السياسية في مرحلة الأزمة:

أ- أحزاب السلطة:

تعمل كل من جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، بوصفهما أحزابا للسلطة، على الدفاع عن السياسات الحكومية وتعبئة الجماهير حول خياراتها، ويخضع الحزبان إلى قرارات الحكومة بغض النظر عن التجاذب الحاصل داخلها، في إطار التنافس والصراع على قيادة الحزبين، وفي مقابل هذه المهام يستفيد الحزبان من عدة امتيازات تتمثل أساسا في الفوز بمناصب سياسية وإدارية عالية وذلك في إطار المنطق الريعي الذي يطبع كل الممارسات السياسية في البلاد،<sup>52</sup> وتفتح هذه الامتيازات الرمزية والمادية المجال واسعا لقيام علاقات مبنية على أساس الزبائنية، وتسخير موارد الدولة لتأمين الدعم المحلي والتأثير في نتائج الانتخابات، فتتحول العملية السياسية في إطار هذا المنطق إلى نظام لإنتاج نخب مدججة وخاضعة، لا تعمل على رفع الانشغالات الاجتماعية للمواطنين إلى مؤسسات الدولة، وإنما يتنافس هؤلاء المترشحين لنيابة الأمة من أجل ترقية وضعيتهم الاجتماعية وتحسين أوضاعهم المالية وغالبا ما يحكم هذا المنطق مجريات الأمور التنظيمية والسياسية داخل هذين الحزبين.<sup>53</sup>

ب- الأحزاب الموالية للسلطة:

لاعتبرات إستراتيجية والت بعض الأحزاب السياسية حديثة النشأة السلطة في توجهاها لإدارة المرحلة الانتقالية، وإن كانت من حيث المبدأ تعارضها، وربما تتناقض معها. فحركة مجتمع السلم، والتي يتمحور نضالها حول فكرة إقامة الدولة الإسلامية وجدت نفسها مضطرة لمهادنة السلطة من خلال إستراتيجية المشاركة. كما أن التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية والذي يتخذ من مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان محورا لنضاله السياسي وجد نفسه شريكا بامتياز لنظام تسلطي قمعي، كما أن السلطة من جانبها وجدت في الحزبين رغم اختلافها معهم من حيث المشروع مضطرة للتحالف معهم بسبب ملء الفراغ السياسي الذي أحدثه حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ و انسحاب الأحزاب الفائزة في إنتخابات ديسمبر 1991 وعدم اعترافها بشرعية مسار السلطة ومن ثم فإن حاجة الأطراف إلى هذه الشراكة أمر حيوي لكل منهم.

ج- الأحزاب المعارضة للسلطة:

تمثل جبهة القوى الاشتراكية الحزب الأكثر شراسة في معارضة مسارات السلطة الحاكمة في الجزائر وقد يرجع ذلك إلى عدة عوامل، منها كونها المعارضة الأقدم، شخصية زعيمها فهو أحد القادة التاريخيين للثورة التحريرية،<sup>4</sup> رسوخ جبهة القوى الاشتراكية في منطقة القبائل المناوئة للنظام منذ الاستقلال.

يعرف حزب العمال من خلال زعيمته السيدة لويزة حنون، التي اشتهرت من خلال تدخلاتها النارية بخصوص الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، وقد بلور الحزب خطابا سياسيا يعارض كل ما من شأنه تعزيز ودعم سياسات الإصلاح من منظور ليبرالي، ويقترح استمرار الدولة في دعم القطاع العمومي والتكفل بالمطالب الاجتماعية للمواطنين.

تصر النهضة بقيادة السيد عبد الله جاب الله على أن تكون في المعارضة، وهي تتبنى نهج الإخوان المسلمين من حيث الإيديولوجية والفكر، حاولت مد جسور الحوار بين أحزاب المعارضة والسلطة في فترة الازمة من خلال مبادرات لم تنجح في غالبيتها بسبب تعنت الطرفين. و ظل رئيسها يناهز بضرورة الحوار كوسيلة مثلى للخروج من الأزمة.<sup>5</sup>

### 2.3. إستراتيجية الأحزاب للخروج من الأزمة:

بحسب الأصناف الحزبية تبلورت إستراتيجيات تهدف إلى إنهاء الأزمة التي عرفتتها الجزائر دولة ومجتمعاً، وكان من أهمها:

أ- إستراتيجية الاستئصال:

وفر كل من حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، والتجمع الوطني الديمقراطي الغطاء السياسي لإستراتيجية الاستئصال التي تبنتها النخب الحاكمة في الجزائر خلال مرحلة الأزمة. فبالنسبة للأول فإن توجهاته التغريبية وسعيه للحفاظ على مكانة اللغة الفرنسية كلغة للتعامل الرسمي والتضيق على اللغة العربية،<sup>6</sup> و مناهضة التيار الإسلامي، كما أن ارتباطاته وعلاقاته المميزة بالمؤسسة العسكرية في جناحها الرفض لمشاركة الإسلاميين في العملية السياسية كان من وراء قبوله المساس بأسس الديمقراطية وحقوق الإنسان التي يرفعها كشعارات.

شكل التجمع الوطني الديمقراطي الواجهة السياسية للسلطة الفعلية بعد أن تمردت جبهة التحرير الوطني بقيادة عبد الحميد مهري، وهو يوظف لخلق العملية السياسية من خلال حصده لمقاعد البرلمان في الفترة ما بين 1997-2002. دافع بكل قوة عن سياسة مكافحة الإرهاب وبرر كل تجاوزاتها، وتقلد أمينه العام

رئاسة الحكومة لفترة طويلة (1995-1998) ثم (2003-2006) مما أعطى لأطراف الاستتصالية حرية تنفيذ مشاريعهم القائمة على الحسم العسكري الذي يرى فيه التجمع ضرورة لحماية النظام الجمهوري والحفاظ على الدولة الوطنية وتوفير المناخ الملائم لاستكمال مسار التحول الديمقراطي.<sup>58</sup>

ج- إستراتيجية المصالحة الوطنية:

بعد أن قررت قيادة الجيش والقوى الاستتصالية الموالية لها مواجهة مناظلي الجبهة الإسلامية للإنقاذ والجماعات المسلحة المنشطرة عنها، حينها اشتعلت نار الفتنة في الجزائر ودخلت البلاد في أتون حرب أهلية مزقت النسيج الاجتماعي وهددت استمرارية الدولة، في ظل هذه الظروف تداعت الجبهات الثلاثة جبهة التحرير الوطني، جبهة القوى الاشتراكية، والجبهة الإسلامية للإنقاذ بوصفهم الأحزاب الفائزة في الانتخابات والممثلة للإرادة الشعبية إلى التباحث من أجل رسم إستراتيجية تعيد الهدوء والسلم إلى البلاد، وتوفر أرضية لحل الأزمة المستعصية، وقد أتاحت جمعية سانت إيجيديو<sup>59</sup> فرصة اللقاء التي جمعت بالإضافة إلى الجبهات الثلاثة كل من رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان الجزائرية (علي يحيى عبد النور)، وبعض الشخصيات الوطنية كما حضر رؤساء أحزاب حركة النهضة (السيد عبد الله جاب الله)، حزب العمال (لويضة حنون) والسيد أحمد بن محمد (رئيس حزب الجزائر المعاصرة)، وكذلك الرئيس الأسبق (أحمد بن بلّة) زعيم الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر وهي ذاتها الأحزاب والمنظمات الموقعة على وثيقة العقد الوطني،<sup>60</sup> وقد تمحورت هذه المبادرة حول مجموعة من المبادئ أبرزها: الالتزام ببيان أول نوفمبر 1954، رفض العنف كوسيلة للوصول إلى الحكم والبقاء فيه، احترام الشرعية الشعبية، وعدم المساس بالمؤسسات المنتخبة إلا بتزكية شعبية، عدم تدخل الجيش في الشؤون السياسية، وعودته إلى صلاحياته الدستورية ممثلة في حماية الوحدة الوطنية، التمسك بالعناصر المكونة للهوية الوطنية.

#### 4.2. دور منظمات المجتمع المدني في الأزمة:

لقد افرز إلغاء المسار الانتخابي انقسامًا خطيرًا في المجتمع الجزائري، فالتيار الاستتصالي، قرر بحكم نفوذه وسيطرته على السلطة السياسية، أن كل من ليس معه فهو ضده، ومن ثم انحاز كثير من النشطين في مجال المجتمع المدني إلى خيار السلطة سواء لأسباب أيديولوجية، ممثلة في الوقوف في وجه التيار الإسلامي الفائر بالدور الأول من الانتخابات، أو لأسباب انتهازية والاستثمار في الموقف لزيادة الأرباح والتموقع بشكل أفضل. أو لضمان البقاء والاستمرار. أما معارضة السلطة ومنازعاتها هو انتهاء وخسارة.<sup>61</sup>

أ- المؤيدون لخيار السلطة:

مثلت لجنة إنقاذ الجزائر بقيادة عبد الحق بن حمودة الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين<sup>62</sup> المحور الذي اجتمعت حوله كل القوى الاجتماعية الراضية لنتائج انتخابات 26 ديسمبر 1991، وواصلت السيدة خليدة مسعودي، رمز المرأة العلمانية في الجزائر نشاطها لمواجهة التيار الإسلامي بتأسيس جمعية التضامن لمساندة عائلات ضحايا الإرهاب، كما استطاعت الحركة النسوية ذات التوجهات



اليسارية و الفرانكفونية التعبئة لتأسيس التجمع الجزائري للنساء الديمقراطيات الذي أضفى الكثير من المشروعية على قرار السلطة الحاكمة بإلغاء الانتخابات.<sup>63</sup> إلى جانب هذه المبادرات النشطة، التي صبت كلها في خدمة التيار الأستئصالي، قامت ما يعرف بالأسرة الثورية بالأدوا الأساسية في ملء الفراغ المؤسساتي الذي أنتجته الأزمة، فكان أعضاء من منظمة المجاهدين و أبناء الشهداء و أبناء المجاهدين و منضمة معطوبي حرب التحرير هم السباقون في عمارة المجالس الانتقالية و إضفاء الشرعية على هذه المؤسسات. و في نفس السياق تراحمت الحركات الطلابية و الجمعيات الوطنية سواء الثقافية أو الاجتماعية، و حتى الكشافة الإسلامية للدخول في هذه المؤسسات التي توصف بأنها غير دستورية. ب- الراضون لخيار السلطة:

في مقابل المنظمات و الجمعيات التي أيدت الحسم العسكري للأزمة الجزائرية، هناك فعاليات مدنية أخرى؛ دعت إلى الحوار و المصالحة و ضرورة تبني حلول سياسية توافقية، و حملوا المسؤولية كاملة لمؤسسة الجيش التي كان ينبغي أن تتصرف بحكمة عالية و نضج تام. و تعتبر الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أبرز المنظمات نشاطا في الأزمة.<sup>64</sup>

إلى جانب هذا الحضور المميز للرابطة<sup>65</sup>، عرفت سنوات الأزمة نشاطا كبيرا من الجمعيات الثقافية و الاجتماعية التي جعلت من بعض الملفات محور لنضالها، كملف الأسرة، اللغة العربية، القضية الأمازيغية، قضية المفقودين و ضحايا الإرهاب، و استطاعت أن تحدث شيئا من التوازن في ظل سيطرة التيار الأستئصالي.<sup>66</sup>

حاولت العمليات السياسية التي عرفها النظام في مطلع التسعينات مطابقة السلطتين الفعلية و الشكلية اللتين تميزانه، لكن صرامة النخب الحاكمة في التعامل مع هذا المأزق و التصدي لكل من يفكر في مناقشة و ضعيفة و امتيازات بعض قيادات المؤسسة العسكرية و جماعات المصالح، أنتج طبقة سياسية و اجتماعية مشوهة حاولت ملء الفراغ الذي أحدثه انسحاب المعارضة. فتصاعدت أعمال العنف و أحكم الحصار على الجزائر و انهار الاقتصاد الوطني.

### 3- القوى الاجتماعية في ظل خيار المصالحة الوطنية:

#### (التحالف الرئاسي نموذجا)

إذا كان التحالف الرئاسي هو فضاء التقت فيه قوى سياسية ذات توجهات إيديولوجية متباينة و برامج سياسية و اجتماعية متميزة، فهل يعني ذلك أن النخب الحاكمة في النظام السياسي الجزائري تستمر في توظيف هذه القوى و ترهن بذلك مسار التعددية السياسية و الاجتماعية لصالحها؟ أم أن التحالف عبارة عن مبادرة حرة من بعض القوى التي استوعبت الوضع في الجزائر خلال عشرية الأزمة فتكتلت من أجل حماية التجربة فتنازلت عن خصوصياتها الحزبية من أجل رعاية مسار التحول الديمقراطي و إنجاحه؟ سننطلق من هذه التساؤلات لمناقشة دور و مكانة القوى الاجتماعية في ظل خيار المصالحة الوطنية:

- 1 ناصر الدين سعيدوني، الجزائر: منطلقات وآفاق، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 2000، ص 20.
- 2 عامر رخيطة، التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني: 1962-1980، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1993، ص 96.
- 3 نفس المرجع، ص 97.
- Gérard CHALIAND; Juliette MINCES, L'Algérie indépendante, Paris : Maspero, 1972, p 73.4
- 5 عبد العالي دبلتة، الدولة الجزائرية الحديثة: الاقتصاد والمجتمع والسياسة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص 10.
- BENSAADA, Opcit, p144.6
- BENSAADA, Opcit, p 145.7
- 8 ويعود السبب في ذلك إلى أن طبقة العمال في المناطق الحضرية ذات الظروف المادية المعتدلة، والتي كان بإمكانها اتخاذ مواقف معارضة ومتحفظة من ممارسات البرجوازية الصغيرة، لم تستوعب الوضع الجديد بعد. كما أن سكان الأرياف النازحين نحو المدن، خاصة نحو العاصمة-العدوميين اقتصاديا والمشتتين اجتماعيا، والمتضررين من الحرب- لم يكونوا ليقضوا في وجه هذه الفئة ذات الطموحات والتطلعات الكبيرة.
- ibid, p 146.9
- 10 عبد العالي دبلتة، مرجع سابق، ص 15.
- 11 نفس المرجع، ص 22.
- 12 بعد الإعلان عن استقلال الجزائر، خرج مئات الآلاف من المستوطنين الأوروبيين من البلاد تاركين مزارعهم ومصانعهم ومتاجرهم. ودون انتظار تعليمات القيادة المركزية بادرت فئات من الشعب الجزائري لسد هذا الفراغ، فنظم الفلاحون أنفسهم لخدمة حوالي 800000 هكتار كان يحتكرها العمرون، 1 2 واستمر العمال في فتح المصانع بإرادة الحفاظ على الشغل والأجر. 1 2 ورغم انعكاسات الأزمة السياسية آنذاك، فإن الحركة الشعبية، وبالرغم من أنها تفاوتت من منطقة إلى أخرى، وتركزت أساسا في القطاع الزراعي، إلا أنها اجتهدت قدر المستطاع في القطاعات الأخرى، وتم تشغيل العديد من المصانع من طرف لجان التسيير الذاتي.
- BENSAADA, Op.cit, p 154. 14
- 14 نفس المرجع، ص 121-124.
- LECA et VATIN, Op.cit, p 15
- 16 عبد الحميد مهري، "الجيش والسياسية والسلطة في الوطن العربي: تجربة الجزائر"، في الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، (مجموعة من المؤلفين)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص ص 65-67.
- 17 عبد العالي دبلتة، مرجع سابق، ص 182.
- Tayeb said –AMEUR, l'Algérie face à son avenir, Alger: édition el hikma, 2000, pp 23-24. 18

- 19 فقد احتفظت حكومة بن بلة بالبنية البيروقراطية الموروثة عن السلطة الاستعمارية والمشكلة أساسا من بعض أعضاء البرجوازية الصغرى إلى جانب ما عرف بدفعة "لاكوست" المتغربة. واستمر النظام السياسي بقيادة بومدين في الإعتماد على هذه الفئة التي كانت تتوفر على الخبرة اللازمة لتسيير شؤون البلاد.
- 20 عبد العالي دبلت، مرجع سابق، ص 181-182.
- 21- عبد العالي دبلت، مرجع سابق، ص 182.
- 22 عامر رخيطة، مرجع سابق، ص 338.
- Nacer-eddine GUECHE, UGTA (jusqu'en octobre 1962) ou le syndicalisme révolutionnaire, (D.E.S institut de - droit , université d'Alger ,mars 1963) p 9.24
- 24 حزب جبهة التحرير الوطني، القانون الأساسي للحزب، المصادق عليه في المؤتمر الرابع 1979.
- 25 نفس المرجع، ص 352.
- 26 حزب جبهة التحرير الوطني، جهود السنوات العشر، الجزائر: الطباعة الشعبية للجيش، 1975 ص 20.
- 27 حميش سليمان، " الجبهة والاتحاد الوطني للشبيبة الجزائرية"، الوحدة، عدد 513، المؤرخ في 25 أفريل 1991، ص 11.
- 28 LECA et VATIN, Op.cit, p 468.
- 29 ibid même page
- 30 عبد القادر خمري، مرجع سابق، ص 43.
- 31 كتلك التي عرفتها مصر (خلافاً للإخوان المسلمين ونظام جمال عبد الناصر) وغزو الاتحاد السوفيتي لأفغانستان، ونجاح الثورة الإيرانية وبداية الاجتياح الصهيوني للعالم العربي.
- 32 نفس المرجع السابق، ص 125/128.
- 33 أحمد بن نعمان، فرنسا والأطروحة البربرية: الخلفيات الأهداف، الوسائل والبدائل، الجزائر: دار الأمة، 1997، ص 36/27.
- 34 تهدف الأكاديمية إلى القضاء على اللغة العربية، وقطع الطريق أمام سياسة التعريب التي انتهجتها الجزائر، ومن ثم محاولة القضاء على الانسجام الثقالي داخل المجتمع الجزائري والمساس بسلامة الوحدة الوطنية.
- 35 هناء عبيد، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر"، في (أحمد منيسي)، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص 163/164.
- 36 مثل جبهة القوى الاشتراكية بقيادة آيت أحمد، والحزب الثوري الإجتماعي بقيادة محمد بوضياف، والحركة من أجل الديمقراطية بقيادة الزعيم احمد بن بلة والحزب الشيوعي.

37 محمد الصالح بوعافية، التبعية وانعكاساتها على التحولات الاقتصادية والسياسية بالجزائر: 1979-1992 (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بمعهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية: جامعة الجزائر، دورة 2000)، ص 112.

38 منصف الوناس، "الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر: محاولة لقراءة انتفاضة أكتوبر 1988"، في كتاب سليمان الرباشي وآخرون، الأزمة الجزائرية، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 245.

39 محمد تاملت، الجزائر من فوق البركان، الجزائر: د.م.ن.، 1999، ص 07.

40 كفياب معاني التضحية، وانتشار ظاهرة اللامبالاة، و شيوع مبدأ الانتماءات الزبائنية وما ترتب عنه من تهيمش وإقصاء للكفاءات الوطنية.

41 بسبب السياسات الاستعمارية، وجدت الدولة الجزائرية نفسها أمام عقليتين: الأولى محافظة وحساسة لكل ما يمس الشخصية الوطنية، والثانية ترى في الثقافة الغربية وخاصة الفرنسية المخرج الوحيد من التخلف. هذه الازدواجية سببت الكثير من التوترات داخل النظام السياسي، ووجد كل اتجاه من يمثلها في دواليب الحكم ولدى النخب الحاكمة.

42 محمد ضيف، "التحول السياسي في الجزائر: دراسة لتجربة الإنتقال من نظام الحزب الواحد للتعددية السياسية" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، دورة 1999)، ص 123.

43 شكلت المادة (39) من دستور 1989 الأساس لإطلاق ديناميكية سياسية واجتماعية جديدة في إقرار حق المواطن في المشاركة وصنع السياسات.

44 ظهرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ كأول حزب إسلامي يشارك في الحياة السياسية الجزائرية المبنية على أسس ديمقراطية، تلتها حركة النهضة الإسلامية، ثم حركة المجتمع الإسلامي. أما بخصوص التيار الوطني فإن جبهة التحرير تحولت إلى تنظيم كباقي الأحزاب مع احتفاظها بكل إمكانياتها ومكتسباتها كحزب حكم البلاد لأكثر من ثلاثة عقود. فاسحة المجال أمام الكثير من التشكيلات ذات التوجه الوطني للتعبير عن حالة الكبت التي عاشتها الجزائر في ظل النظام الأحادي. إلى جانب هذين التيارين، اعتمدت تشكيلات من التيار الديمقراطي الألائكي، أبرزها جبهة القوى الاشتراكية، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية حزب الطليعة الاشتراكي (الحزب الشيوعي الجزائري) وحزب العمال. بالموازاة مع هذه الموجه العارمة في تأسيس الجمعيات ذات الطابع السياسي، عرفت الحركة الجمعوية ازدهارا كبيرا حيث ارتفع عدد الجمعيات إلى أزيد من 12000 جمعية. وكما هو الحال بالنسبة للجمعيات السياسية فإن الحركة الجمعوية الجزائرية في أغلبها تتعاط السياسة لفائدة أحزاب أو نخب سياسية معينة.

45 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 89-11، المؤرخ في 02 ذي الحجة عام 1409 الموافق 05 يوليو 1989، يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي، الجريدة الرسمية رقم 27 بتاريخ 05.07.89.

46 Houari ADDI, "les parties politiques en Algérie et la crise du régime des (grand électeurs)", Op.cit, p 1/20.

47. Ibid, p 2/20

48. Baudouin LOOS, "une affaire de pouvoir, d'armée de clans et d'argent, le soir, du 14 avril 1999."

49 Abdelkader YEFSAH , la questions du pouvoir en Algérie , paris: ENAP édition 1990,pp 462/464.

50 ADDI, Op.Cit, pp 4/6.

51 Ibid, pp 7-8.

52 Ahmed MAHIOU , Remarque sur l'évolution du système politique algérien , (congrès international de étudiants africain, sous la direction scientifique d'ARDA ), Barcelone (Espagne) du 12 au 15 janvier 2004).

53 Mohamed HACHMAOUI , "la Représentation politique en Algérie entre médiation clientaire et prédation revue française de science politique, février 2003 p 152.

54 Ahmed MAHIOU, OpCit, p 10.

55 عمر برامة، الجزائر في المرحلة الإنتقالية: أحداث و مواقف، الجزائر: دار الهدى، 2001 ص 62-69.

56 اسماعيل قيرة، وآخرون، مرجع سابق، ص 171.

57 أعلن ذلك السيد سعيد سعدي صراحة عندما حققت الجبهة الإسلامية للإنقاذ نجاحها الباهر في أول انتخابات تشريعية تعددية في الجزائر في 26 ديسمبر 1991 ودعا إلى مقاطعة الدور الثاني منها، بل ودعا إلى عصيان مدني وإضراب شامل و اعتصام في الساحات العمومية من أجل الوقوف في طريق الإسلاميين إلى الحكم.

58 نفس المرجع، ص 70.

59 جمعية سانت أجيديو هي منظمة إيطالية غير حكومية، متخصصة في فض النزاعات.

60 La Rédaction , "les parties de l'opposition Algérienne réunis a Rome auprès de la communauté de saint'egedio, déclarant sur la plate-forme de saint'egidio" en date du 13/01/1995. in <http://www.medintelligence.free.fr>.

61 محمد حشماوي، مرجع سابق، ص 23.

62 تزعم هذه اللجنة السيد عبد الحق بن حمودة الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين الى جانب السيدة خليفة مسعودي وهي إحدى ابرز الناشطات من الوجوه النسوية في الجزائر، وقد نظمت اللجنة مظاهرة عارمة ضد ما سمي "بالدولة الإسلامية" تطالب المؤسسة العسكرية بإيقاف الإسلاميين ومنعهم من الوصول إلى السلطة.

63 يحي أبو زكريا، "الجزائر من أحمد بن بلة إلى عبد العزيز بوتفليقة"، بتاريخ 30.03.2004، على الموقع [www.arabtimes.com](http://www.arabtimes.com)، ص 2.

64 حوار مع السيد علي يحي عبد النور، رئيس الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الانسان،

المجلة الالكترونية "la tribune de la guerre"، بتاريخ 11 ديسمبر 1996 على الموقع

[www.dz.tassili.info](http://www.dz.tassili.info)، ص 1.

65 ترى الرابطة في مسألة الغاء الانتخابات 1991، على لسان رئيسها السيد علي يحي عبدالنور: "أن السلطة المنبثقة عن هذا الانقلاب ليست شرعية ولا قانونية وقد صادرت بقوة السلاح إرادة المواطنين واختيار الشعب المعبر عنه عبر صناديق الاقتراع ومن ثمة فإن السلطة هي الإرهابية وما من شيء يدان في هذه المواجهة إلا العمليات التي تقع ضد المدنيين"،

66 انظر مبحث "العنف وثقافة الاستئصال" من الفصل الثاني ص 147-156.